

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

تصر مرشحة الدائرة الثالثة النائبة السابقة د. رولا دشتي على تمسكها بنهجها الذي اتبعته في الانتخابات الماضية، ليس تفاؤلاً بنتائجها بل إيماناً به وبأهميته للارتقاء بالمجتمع إذ يعتمد على الشفافية والموضوعية ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الوطن والمواطن وذلك لضرورة أن يعطي وطنه بقدر ما يعطيه، خاصة أن فضل الكويت على أبنائها جعلها هدفاً يسعى الكثيرون للحصول عليه. وعلى الرغم من كل الاتهامات والتجريحات التي وجهت إليها من خصومها إلا أن عزيمتها لم تحبط بل بالعكس ازدادت إصراراً وذلك بسبب إيمانها بدعم الناس للموضوعية ولأن هناك من وجد نهجها غريباً ولم يناسب أجدادته وطموحاته السياسية وأرادها أن تتراجع عن أسلوبها فقد أصبحت أكثر تمسكاً به وبمبادئها وبرنامجه الانتخابي الذي لم يرد له البعض الاستمرار، ولذلك اختارت أن يكون خطها «الكويت» رافضة أن يطلق عليها تسميات سياسية أو حتى مذهبية، داعية من خلال ذلك إلى الاعتقاد على فكرة الوطن، والقبول بوطنية الطرف الآخر والإبتعاد بالمجتمع عن التقسيمات الطائفية والمذهبية، ووضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، وللحديث عن هذه الأمور وقضايا أخرى كان لـ «الأنباء» معها الحديث التالي:

حوار: رندى مرعي

مرشحة الدائرة الثالثة أكدت أن خطها وطني وليس معارضا ولا مواليا وسيفي كويتيا خالصا بعيدا عن أي تصنيف

رولا دشتي لـ «الأنباء»: أجددة يتبناها البعض لتدمير الكويت وتفتيت المجتمع.. وتأسيس شركات مساهمة عامة لتنفيذ مشاريع التنمية أصبح ضروريا

قطعا مصرفيا فقط بل هناك شركات عديدة في هذا القطاع ومخطئ من يعتقد غير ذلك. وهذه القطاعات هي التي تخلق فرص عمل وتؤمن الاستقرار للطبقة الوسطى وخلق طبقة وسطى منتجة تخلق ثروات في البلد عوضا عن أن تكون فقط طبقة مستهلكة تستنزف ثروات البلد.

ولما قررت ترك رئاسة الجمعية الاقتصادية هل للتفرغ للعمل السياسي أم هناك أسباب أخرى؟
● أنا قدمت استقالتي من رئاسة الجمعية الاقتصادية مع وصولي إلى المجلس ولكنني استمررت من أجل سير عمل الجمعية ولحمايتها وحماية مهنتها وبعد استقرارها قررت الاستقالة كي لا يجبر ويحول أي بيان يصدر عن الجمعية لصالح رولا دشتي.

يصنّفك كثيرون على أنك حكومية حيناً ومناحزة للصف الشيعي حيناً أخرى، فأين أنت من هذين التصنيفين؟

● «رولا دشتي» خطها وطني، ولكن يصعب على الناس القول إن هذا الخط هو «خط الكويت» فأنا خطي ليس مواليا ولا معارضا ولا شيعيا ولا مذهبيا وسيفي كويتيا وكل قراراتي تصب في مصلحة الكويت وليطلقوا علي ما أرادوا من أسماء إذا صعب عليهم اسم الكويت فهذه مشكلتهم وسيتقو قراراتي أساسها المصداقية والشفافية والجرأة لمصلحة البلد.

ما موقفك من الاتحاد الخليجي؟
● الحديث عن الاتحاد الخليجي من باب التعاون هو أمر في غاية الأهمية ولكن شرط أن يتقبل وضع الديمقراطية الموجود في الكويت وهذا الأمر الذي يجب أن نعرف إذا ما كانت باقي الدول في الاتحاد تتقبله لأننا لن نعود بهذا الأمر إلى الوراء.

ما أول شيء ستقومين به بعد الانتخابات؟
● سأشكر كل من دعم رولا دشتي وساندها وأزورها.

هل تخططين للاستمرار في التفرغ للعمل السياسي بالكاملاً؟ ألا تفكرين في الابتعاد يوماً ما عن هذا المناخ المليء بالتحدي والانتقادات، وربما التجريح أحياناً؟

● سأخدم الكويت وأهلها لآخر يوم في عمري.

الـ 45 ألف دينار؟
● القانون لم يات بالـ 45 ألف دينار بل كان واضحا ووصل إلى 70 ألف دينار ولكن اللاتحة التنفيذية التي أصدرها الوزير الحالي هي التي حرمت المرأة وليس القانون. وعندما اقترحت الصندوق الإسكاني بـ 500 مليون كان ذلك على أساس الـ 70 ألفا وأنا عندما تحدثت عن أرقام يكون ذلك بناء على دراسات دقيقة. ولكن تخوفهم هو من أن يكون لكل أرملة أو لكل مطلقاة حق القرض وهذا أمر غير صحيح لأنه ليست كل أرملة أو كل مطلقاة مستحقة وتسوفي الشروط التي نص عليها القانون. ولكن يبقى هذا القانون خطوة مهمة في مجال حقوق المرأة، وبالمناصفة أشكر سمو رئيس مجلس الوزراء آنذاك الشيخ ناصر المحمد ونائبه وزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان آنذاك أيضا الشيخ أحمد الفهد على دفعهما لإقرار هذا القانون وإعطائه هدية للمرأة مع نهاية عام 2010.

الجانب الاقتصادي بالحديث عن الجانب الاقتصادي عندما تم انتخابك في المرة الماضية، كانت آمال الاقتصاديين معقودة عليك باعتبارك ذات خلفية اقتصادية غير أنه ظهرت تباينات حادة بينك وبين القطاع الخاص خاصة بعد موقفك من تمويل المصارف لخطة التنمية فلماذا وقتضدها وهل ما تزالين على موقفك؟

● موقفي واضح هناك مشاريع تنموية تحتاج إلى شراكة القطاع الخاص وليكون الأخير شريكا فيها يجب أن يكون هناك تمويل ميسر في هذه المشاريع ليكون لديه جدوى اقتصادية، وهذه الآلية يجب أن تكون واضحة المعالم. والقطاع المصرفي ليست لديه القدرة على أن يعطي تمويلا ميسرا ومهمتي ليست زيادة أرباح هذه البنوك، بل هدي هو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية ومشاركة الشركات الخاصة في تأسيس شركات المساهمة العامة ليمتلكها المواطن الكويتي وليكون فيها أرباح والمساهمة في التنمية وليس هدي إيجاد الطريق الأمل للقطاع المصرفي لزيادة أرباحه. قد يكون الهدف ولا مشكلة في ذلك اليوم لا يزيد من أحد أن يزايد على قضية الإصلاحات الاقتصادية وإشراك القطاع الخاص وأهميته دوره، ولكن القطاع الخاص ليس

أن يدمره وهذا أمر غريب على البعض ممن لديه أجدادات خاصة، وأولوياتي واضحة في تحقيق التوازن بين الوطن والمواطن وعندما أقول كلمة أفلها ولا أتسب ولا أبيع أو أهما بل اعتمد الموضوع والصرحة ولدي العزيمة للتغيير وهذا الأمر لا يناسب أصحاب الأجدادات.

ألا ترين أن القضايا والمشاكل السياسية شغلت أهل السياسة عن قضايا الناس؟
● هناك أجددة لتدمير الكويت وهناك أشخاص يحققون هذه الأجددة والمواطن يستغل ويضلل ويفرر به والهدف هو إحباط المواطن الكويتي وتفتيت المجتمع الكويتي ونشر اللااستقرار ليكون مجهزا وضربه سهل ولكنني أقول لأصحاب الأجدادات لن نتجج مهمتهم وستنصدي لكم وستكون بالمرصاد في وجه تدمير الكويت.

ولصالح من هذه الأعمال؟
● لصالح من هانت عليه الكويت وأهلها.

البعض يعتقد أن نجاح المرأة في الدورة السابقة كان بسبب الرغبة العارمة آنذاك في إيصال نساء إلى المجلس، لكن ذلك لن يتكرر لأن الآمال خابت في أداء المرأة في البرلمان. هل تعتقدن أن حظوظها مازالت بالقوة نفسها مثل الدورة السابقة؟
● أقول من يردد أن يقيم أدائي فليقيمه مقارنة بـ 50 نائبا وبنواب دائرتي، واليوم هناك مجتمع مدني يجتهد في تقييم أداء العمل البرلماني ويصدر تقاريره وفي أحدها كنت مع زميلاتي من أفضل النواب وقد كنت بحسبها من أفضل 5 نواب في دائرتي. ولابد من الإشارة إلى أنه وبدفع من المرأة هذه أول انتخابات لا يتصدر موضوع حقوق المرأة المدنية والاجتماعية عناوين البرامج الانتخابية وهناك المزيد من القضايا التي يجب الحد

«لا دخان من دون نار»؟
● كنت من أكثر الناس الذين تعرضوا لاتهامات ولكن كلها باطله والسبب في هذا الهجوم علي هو أنني أقدم نموذجا جديدا على النهج البرلماني ويضر بالكثير من أصحاب المصالح فهذا النموذج هو نموذج إصلاح وعمل وجرأة في اتخاذ القرار ومصارحة المواطن بموضوعية وشفافية وندافع عبره عن أصحاب الحقوق من خلال المؤسسة التشريعية ونحترم قيم المجتمع الذي يريده البعض

هل توافقين على القول إن قانون المرأة المتعلق بالرعاية السكنية كان فيه إجحاف بحقها خاصة فيما يتعلق بمبلغ

والآخر بقرار ثان مثل د. فيصل المسلم، المجموعة الأولى لجأت إلى القضاء باعتبارها ولم تهيج الشارع ولديها مناصروها الذين يزورون مقراتها فلماذا الجوء إلى الشارع وخلق الفوضى خاصة أن هذا القرار صادر عن المؤسسة القضائية والقانونية؟
لا بد أن نتطرق لقضية الإيداعات المليونية التي كانت الحاضر الأقوى على الساحة السياسية مؤخرا، ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات في المستقبل؟

● هذا الموضوع يجب أن يكون من أولويات المجلس القادم والحكومة من أجل إقرار المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وعندما نتكلم عن منظومة تشريعية فإننا نعني كشف الذممة المالية وتضارب المصالح وحماية المبلغ وهيئة لحماية الشفافية والنزاهة وحق المواطن في الإطلاع ولا تكون هذه المنظومة عناوين فقط بل أن يكون لمضامينها آليات تكافح الفساد وتعزيز الشفافية لنتتهي من هذه المسألة وننتقل إلى الخط

اليوم تقوم جمعية الشفافية بالتعاون مع جمعيات النفع العام بالإشراف على الانتخابات هل تعتقدن أن النزاهة والشفافية ستكون عنوان الانتخابات المقبلة؟
● في الواقع إن جمعية الشفافية والجمعيات الأخرى تشكر على الجهود التي تبذلها لمراقبة العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية فيها ولكن هذه المبادرة هي جهد مجتمع مدني يجب تشريعه ضمن الإطار القانوني.

تواجهن اتهامات بأنك حصلت على أموال مقابل مواقف سياسية، ويرد آخرون اسمك في قضايا غسيل أموال لصالح جهات خارجية. ماذا تقولين للمواطن الذي يعتقد انه «لا دخان من دون نار»؟

● كوتيت دولة مؤسسات، وإذا ما كان هناك أي قرار تعسفي فإن القضاء هو الملاذ الآمن لاسترجاع الحقوق التي اغتصبت بغير وجه حق، والقضاء اليوم اتخذ إجراءاته وأنصف الناس لذلك يجب أن يخلق الملسف والأ يأخذ أبعادا أكبر من حجمه. واليوم لدينا نموذجان: الأول تم شطبها بقرار



مرشحة الدائرة الثالثة د. رولا دشتي (فريال حماد)

فهو شريك لبناء الوطن وليس لتدمير الوطن.
هل يجب على المستحق أن ينتظر غير المستحق حتى يسوي أوضاعه كي يحصل على جنسيته؟
● هي قضية متشابكة ومتراعبة ولكن الجهاز أنشئ منذ حوالي السنتين واليوم الحقوق الإنسانية تعطى لهم وهنا نتكلم عن شهادات الميلاد وعقود الزواج ورخص القيادة وصندوق مساعدتهم على التعليم، كما انتهينا من موضوع الصحة وخاصة أبناء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين وبهذا يكون الكثير من القضايا تأخذ مجراها، فقضية التجنيس يجب أن تأخذ وقتها إذ أن هناك تركيبة سكانية فنحن نتكلم عن 120 ألف شخص من البدون، جزء منهم مستحق وآخر غير مستحق ولكنهم يشكلون حوالي 10٪ من الكويتيين وهي ليست نسبة بسيطة ففي أميركا عندما كان هناك حديث عن إعطاء إقامات وليس جنسيات لبعض اللاجئين الذين لم يشكلوا سوى 2.5٪ كان هناك جدل كبير حول الموضوع. ولكن الإصرار على الحصول على الجنسية الكويتية يأتي من أن هذا البلد يعطي أكثر مما يأخذ من

بداية ما رايبك بـ «إجراءات العين الحمراء» التي اتخذها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية؟
● يسألي ذي بدء لابد أن أشيد فهو من الشخصيات الكويتية التي تميزت بحرصها على إعطاء كل صاحب حق حقه ونحن على ثقة بأنه حريص على أن كل من يتجنس يجب أن يكون من أصحاب الحق في المساهمة ببناء هذا الوطن. ولذلك فإن الجهاز يأيد أمية مادام برئاسة الفضالة فقد بدأ لإعطاء الحقوق للمقيمين بصورة غير شرعية من أصحاب الحق في هذا الأمر أدى إلى استياء الذين لم يستحقوا هذه الحقوق. واعتقد أن صاحب الحق يعرف دربه ويحترم القوانين ولا يخرج عنها، واليوم كل فرد يقيم على أرض هذا الوطن واجب عليه احترام قوانين الدولة ومن يخالف هذه القوانين يجب أن يعاقب. فالكويت تحتضن أكثر من 330 جنسية تتعاضد كلها مع بعض وهناك الكثير من الحقوق التي تعطىها الكويت لمن يعيش على أرضها لا توجد في الكثير من الدول المتقدمة، لذلك من لديه حق يجب أن يطالب به من خلال الأطر المشروعة فالتهديد والوعيد والخروج عن النظام ويفرض بالقضية.

وكيف ترين قضية البدون وتفاعلاتها وما يدور حولها على الرغم من أن الحكومة قد اتخذت إجراءات جديفة في مسار هذه القضية من خلال الجهاز السالف نكره؟
● اليوم البدون فئتان جزء مستحق وجزء كبير غير مستحق، ومن يعتقد من غير المستحق أنه سيحصل على الجنسية بالتهديد والوعيد نقول له لن تحصل عليها والكويت خط أحمر، وللمستحق نقول: ستكون بين أهلك وناسك خاصة أن صالح الفضالة هو القائم على هذه القضية وسيعطي لكل صاحب حق حقه كما أنه سيتصدى لكل المخالفات، فالكويت تدفع اليوم ثمن فوضى التجنيس التي حصلت في السابق، وأبناؤنا سيدفعون ثمنها في المستقبل. واليوم لدينا مشكلة أساسية وهي رفض غير المستحقين إبراز جنسياتهم وإحداث فوضى على حساب المستحقين وإلزامه بالبلدية في البلد، وهؤلاء يجب أن يتخذ بحقوقهم إجراء حاسم. كما يجب على المستحق أن يدفع بغير المستحق إلى أن يثني وضعه، فمن يجلس

سأخدم الكويت وأهلها لآخر يوم في عمري



قانون المرأة مخرجها قرضا مقداره سبعون ألفا واللائحة التنفيذية حرمتها من ذلك



د. رولا دشتي متحدثة للزميلة رندى مرعي



الإيداعات المليونية يجب أن تكون من أولويات المجلس المقبل



د. رولا دشتي متحدثة للزميلة رندى مرعي